

Distr.
GENERAL

S/1995/231
28 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال مقدم إلى
مجلس الأمن عملاً بالفقرة ١٣ من القرار ٩٥٤ (١٩٩٤)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالقرار ٩٥٤ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي قرر مجلس الأمن بمقتضاه تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة أخيرة تنتهي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وفي الفقرة ١٣ من القرار، طلب المجلس مني أن أوافيه قبل ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، بتقرير عن الحالة في الصومال، وأن أقدم إليه اقتراحات عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في الصومال بعد ذلك التاريخ.

٢ - ويغطي هذا التقرير التطورات السياسية الحاصلة منذ تقرير الأخير (S/1994/1166) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ويتضمن تقييماً شاملاً لما حققته الأمم المتحدة في الصومال على الصعيد السياسي والانساني والعسكري وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية وبرنامج الشرطة والعدالة والجوانب المالية، يعقبه فرع عن سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ويعرض التقرير أيضاً بعض الأفكار عن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

ثانياً - التطورات السياسية

٣ - في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أذاعت ١٢ فصيلة ومنظمة موالية للتحالف الوطني الصومالي مذكرة أعلنت فيها قرارها بالدعوة إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في مقديشيو في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ودعت زعماء أربعة من الأطراف الموقعة على اتفاق أديس أبابا والمتحالفة مع مجموعة الـ ١٢، وهي تحديداً الحركة الديمقراطية الصومالية، والجبهة القومية الصومالية، والحركة الوطنية الصومالية، والحزب الصومالي المتحد إلى الاشتراك معها في المؤتمر، وطلبت من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، في جملة أمور، أن تتولى إرسال دعوات لحضور المؤتمر إلى رؤساء ١٦ فصيلة ومنظمة أوردت المذكرة أسماءها وشملت هذه الفصائل جماعات منشقة عن منظمة موكي الصومالية الإفريقية، والاتحاد الوطني الصومالي، والحركة الوطنية الصومالية الجنوبية، وهي غير ذات صفة رسمية سواء في إطار اتفاق أديس أبابا أو اعلان نيروبي. (S/1994/614، المرفق الأول).

٤ - وفي أعقاب نشر المذكرة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قام ممثلي الخاص ببحث الزعماء الصوماليين كافة على تكثيف مشاوراتهم حتى يتيسر عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية ذي قاعدة عريضة وشامل لجميع الأطراف ويتسع لممثلي جميع الفصائل المعترف بها المنتمية إلى الجانبين، أي التحالف الوطني الصومالي ومجموعة ال ١٢.

٥ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وجهت مجموعة ال ١٢ نداءً إلى التحالف الوطني الصومالي لكي يلتقي الجانبان في مؤتمر عريض القاعدة يشارك فيه جميع الموقعين على اتفاق أديس أبابا بالإضافة إلى الحركة الوطنية الصومالية. واعتمدت مجموعة ال ١٢، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ميثاقاً أصبحت بعده تحمل رسمياً اسم تحالف الانقاذ الصومالي، وهي منظمة جامعة لأربع عشرة فصيلة ومنظمة تكونت في الأصل في شباط/فبراير ١٩٩٤. وجرى انتخاب السيد على مهدي رئيساً لهذا التحالف.

٦ - وبالرغم من الاتصالات والمشاورات غير الرسمية المكثفة التي تلت ذلك لم ينجح الطرفان في التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر شامل لجميع الأطراف، وعليه دعا ممثلي الخاص فصائل التحالف الوطني الصومالي إلى تأجيل عقد مؤتمرها بغية إتاحة مزيد من الوقت لإجراء مشاورات مع تحالف الانقاذ الصومالي. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعلنت فصائل التحالف الوطني الصومالي تأجيل عقد مؤتمرها حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ مراعاة لزيارة وشيكة من جانب بعثة مجلس الأمن إلى الصومال.

٧ - وقد زارت بعثة مجلس الأمن التي رأسها سعادة السيد كولين كيتينغ، الممثل الدائم لنيوزيلندا، الصومال في يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. والتقت البعثة تباعاً زعماء تحالف الانقاذ الصومالي، وفصائل ومنظمات التحالف الوطني الصومالي لإبلاغهم الرسالة الخاصة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال وبشأن وجود الأمم المتحدة فيها مستقبلاً (انظر المرفق الثاني للوثيقة S/1994/1245).

٨ - غير أن فصائل التحالف الوطني الصومالي عقدت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، مؤتمراً من جانب واحد في جنوب مقديشو من أجل إقامة حكومة انتقالية في غضون ٤٥ يوماً. وفي اليوم ذاته، أصدر ممثلي الخاص بياناً أشار فيه إلى أن القرار الذي اتخذته فصائل التحالف الوطني الصومالي من جانب واحد بعقد مؤتمر خاص بها يتعارض مع التفاهم الذي تم التوصل إليه بينها وبين جميع الفصائل المعنية الأخرى بأن تتولى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال إرسال دعوات مؤتمر المصالحة الوطنية إلى جميع زعماء الفصائل المعترف بها بعد الانتهاء من إجراء المشاورات اللازمة. وتأسيساً على ذلك لم يستجب ممثلي الخاص للدعوة الموجهة إليه للمشاركة بصفة مراقب في المؤتمر المنعقد من جانب واحد برعاية التحالف الوطني الصومالي. ومنذ ذلك الحين حدث تباعد بين الجنرال عيديد وممثلي الخاص الذي استمر على موقفه في التأكيد لجميع الأطراف على أن مؤتمر المصالحة الوطنية يجب أن يكون شاملاً، وأن الأمم المتحدة لا يمكن أن تدعم أي حكومة تشكل من طرف واحد.

٩ - ومن جانبه، عقد السيد على مهدي، اجتماعا موازيا شارك فيه زعماء تحالف الانقاذ الصومالي في شمال مقديشيو لإعداد ردهم على اعلان انشاء الحكومة الانتقالية المرتقب صدوره عن المؤتمر المعقود برعاية التحالف الوطني الصومالي. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أفاد زعماء تحالف الانقاذ الصومالي ممثلي الخاص أنهم انتهوا من إعداد خطط احتياطية لإقامة حكومة وطنية من جانبهم ان أعلن المؤتمر الذي يرعاه التحالف الوطني الصومالي إقامة حكومة انتقالية من جانب واحد. وأعربوا عن اعتقادهم أن المؤتمر المعقود برعاية التحالف الوطني الصومالي يتعارض مع جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل بين الفصائل المعترف بها وأكدوا مرة أخرى موقفهم ومفاده انه لن يتأتى حل الأزمة الصومالية إلا عن طريق مؤتمر للمصالحة الوطنية تشترك فيه جميع المنظمات السياسية المعترف بها وجميع طوائف المجتمع الصومالي، بمن فيهم الزعماء، والشيوخ التقليديون، والزعماء الدينيين، المثقفون، والنساء.

١٠ - واستمر ممثلي الخاص على تأكيده للطرفين بضرورة عقد اجتماع يكون بحق شاملا وعريض القاعدة، وعرض على فصائل تحالف الانقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي استخدام المرافق الموجودة في مقر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لإجراء مزيد من المشاورات سعيا إلى التوصل لاتفاق من أجل تحقيق هذا الهدف. وحذر الجانبين من أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لن تقدم المساعدة اللازمة إلا لمؤتمر من هذا القبيل.

١١ - وفي نهاية الأمر، عينت فصائل تحالف الانقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي ستة ممثلين لكل منها، عقدوا سلسلة اجتماعات في جنوب مقديشيو في الفقرة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لمناقشة القضايا الموضوعية المتصلة بعقد مؤتمر المصالحة الوطنية، بما فيها مسألة تنظيم اجتماع تحضيرى. إلا أن هذه الاجتماعات انتهت إلى طريق مسدود. وفي وقت لاحق، بذلت جهود اضافية للخروج من هذا المأزق، ويسرت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال انعقاد اجتماعين في مقرها بين السيد على مهدي والعقيد عبد الله يوسف أحمد، رئيس جبهة الانقاذ الديمقراطية الصومالية، الذي فوضته فصائل منظمات التحالف الوطني الصومالي ليناقدش مع تحالف الانقاذ الصومالي مسألة عقد المؤتمر الشامل نيابة عنها. وبناء على طلب من التحالف الوطني الصومالي وتحالف الانقاذ الصومالي، قامت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال كذلك بالترتيب لسفر اللواء محمد سعيد هيرسي "مرجان"، نائب رئيس الحركة الوطنية الصومالية/تحالف الانقاذ الصومالي، من كيسمايو إلى مقديشيو من أجل إجراء مشاورات. ولدى وجوده في مقديشيو، التقى اللواء مرجان في اجتماعات مستقلة مع السيد على مهدي، وفصائل تحالف الانقاذ الصومالي، والعقيد عبد الله يوسف في محاولة لتحقيق مصالحة بين تحالف الانقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي. وعقد زعماء الفصائل الأخرى من الجانبين اجتماعات في مقر عملية الأمم المتحدة الثانية للصومال بغية تيسير التوصل إلى اتفاق بينهم.

١٢ - غير أنه لم يترتب على هذه الجهود إحراز أي تقدم، وفي بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أعرب المشاركون في مؤتمر التحالف الوطني الصومالي وفي اجتماع تحالف الانقاذ الصومالي اللذين تزامن انعقادهما، عن نواياهم في الإعلان عن إقامة حكومتين منفصلتين. إلا أن هذه الإجراءات التي يمكن أن

تكون سببا في زعزعة الاستقرار لم تتخذ حتى الآن، ولا يزال مؤتمر التحالف الوطني الصومالي واجتماع تحالف الانتقاذ الصومالي في حالة انعقاد. وتفيد التقارير بأن هذه المناقشات ركزت على طبيعة نظام الحكم الاتحادي وصلاحيات الحكومة المركزية إزاء السلطات الإقليمية، وتوزيع الوظائف الحكومية، وصياغة ميثاق انتقالي. كما أفادت بأن اللجان الأربع التي أنشئت عند افتتاح المؤتمر المعقود برعاية التحالف الوطني الصومالي والتي كلفت بمهمة معالجة مسائل المصالحة والإنعاش والأمن وصياغة الميثاق استكملت عملها.

١٣ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ زار ممثلي الخاص أديس أبابا للاجتماع بالرئيس الأثيوبي ملسي زيناوي ومناقشة الوسائل والسبل الكفيلة بالجمع بين السيد علي مهدي والجنرال عيديد لتسوية خلافاتهما بشأن عقد مؤتمر حقيقي للمصالحة الوطنية. وكان الرئيس ملسي زيناوي يقوم بهذه المهمة في إطار ولاية منظمة الوحدة الإفريقية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية. وفي أعقاب المناقشات، أوفد الرئيس الأثيوبي إلى الصومال بعثة لتقصي الحقائق في بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. أقامت علاقة وثيقة مع ممثلي الخاص. وفي وقت لاحق، في بداية آذار/مارس ١٩٩٥، بعث الرئيس ملسي زيناوي إلى الصومال بوفد يتكون من الزعماء العرقيين الصوماليين من إثيوبيا وكينيا وجيبوتي لإقناع الزعماء السياسيين والتقليديين في كافة أنحاء الصومال بالاجتماع والعمل من أجل المصالحة الوطنية.

١٤ - كذلك، وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، زار وفد من جامعة الدول العربية الصومال واجتمع مع فصائل تحالف الانتقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي للمساعدة في التعجيل بعملية المصالحة الوطنية. وبعد ذلك قامت الجامعة العربية، بالاشتراك مع منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بعقد اجتماع بشأن الصومال في القاهرة في يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، شاركت فيه الأمم المتحدة بصفة مراقب. واتفقت المنظمات المشاركة على ضرورة مواصلة تكثيف الجهود المشتركة لمساعدة الصوماليين في تحقيق المصالحة الوطنية في أقرب وقت ممكن. ولتحقيق هذا الهدف قررت هذه المنظمات إيضاح بعثة مشتركة إلى أديس أبابا لعقد مشاورات مع الهيئة المركزية لآلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وإدارة تسوية المنازعات في موعد يحدد في وقت لاحق.

١٥ - وفي غضون ذلك، تواصلت الاتصالات بين فصيلي تحالف الانتقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي على امتداد شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٥ لمناقشة المبادرات الجديدة التي تقدم بها الجانبان للخروج من الأزمة السياسية. وفي ٦ شباط/فبراير، قدم تحالف الانتقاذ الصومالي رسميا خطة عمله، وهي عبارة عن اقتراح يتعلق بالمصالحة الوطنية في الصومال يدعو فيه التحالف إلى عقد مؤتمر موحد وشامل للمصالحة الوطنية في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٥، أو في أي موعد آخر يتفق عليه، على أن يضم المؤتمر ممثلين من تحالف الانتقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي والحركة الوطنية الصومالية والتحالف الذي يقوده السيد إيغال من الشمال الغربي، فضلا عن القادة والزعماء التقليديين، والزعماء الدينيين، والمثقفين وممثلات المنظمات النسائية. وأن تقوم الأمم المتحدة بدور الوسيط والداعم في التحضير للمؤتمر وتنظيمه. وأكد السيد علي مهدي في مؤتمر صحفي عقده بهذه المناسبة أن خطة عمل تحالف الانتقاذ الصومالي هي مجرد اقتراح قابل للتعديل. وإذ أعرب عن أمله في أن يكون رد فعل التحالف الوطني

الصومالي إيجابيا إزاء الاقتراح، أكد أنه ليس في استطاعة أي فصيل سياسي أو تحالف أن يشكل بمفرده حكومة وحدة وطنية.

١٦ - وفي الأسابيع التي سبقت سحب عملية الأمم المتحدة في الصومال، أجرى ممثلي الخاص مناقشات، استهلها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وتواصلت حتى الآن، مع التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي لحيثما على تشكيل لجان مشتركة لإدارة عمليات ميناء ومطار مقديشيو. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، توصل تحالف الإنقاذ الصومالي والتحالف الوطني الصومالي إلى إنشاء لجنة تفاوض. وإثر إعلان خطة عمل تحالف الإنقاذ الصومالي، أُوكلت إلى لجنة التفاوض المشتركة بين التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي ولاية أوسع نطاقا لتنسيق المسائل السياسية والاقتصادية المتعلقة بالمصالحة بين عشيرتي حبر غدير ومودولود، وتحديد السبل الكفيلة بالجمع بين الجنرال عيديد والسيد علي مهدي ودمج المؤتمرين/الإجتماعيين المنفصلين بشأن المصالحة الوطنية اللذين يراعها التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي.

١٧ - وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٥، عقد السيد علي مهدي والسيد عثمان حسن علي "أتو" وهو مسؤول كبير في التحالف الوطني الصومالي، اجتماعا أسفر عن حدوث تطورات سياسية هامة خلال الأسبوعين الأخيرين من سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٥، وقع الجنرال عيديد والسيد علي مهدي اتفاق سلم بالنيابة عن التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي، لتشجيع المصالحة الوطنية وتحقيق التسوية السلمية. وقبل الطرفين في هذا الاتفاق، في جملة ما قبله، مبدأ تقاسم السلطة؛ وتعهدا بعدم السعي إلى الوصول إلى الرئاسة بالوسائل العسكرية إنما بالانتخابات الديمقراطية؛ واتفقا على تسوية المنازعات بالحوار والوسائل السلمية؛ واتفقا على برنامج مشترك لمعالجة المشاكل. وشمل الاتفاق كذلك أحكاما تتعلق بقصر حركة المركبات القتالية "تكنيكلز" على مناطق محدودة وعدم التشجيع على حمل الأسلحة علنا في شوارع مقديشيو. ودعا الاتفاق أيضا إلى إزالة الحواجز من الطرقات وإعادة فتح الأسواق الرئيسية في المدينة.

١٨ - وفي تطور هام آخر حدث في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، توصل الجانبان إلى اتفاق بشأن إنشاء لجننتين مشتركتين لإدارة عمليات المطار والميناء في مقديشيو. وقد أيد هذا الاتفاق الجنرال عيديد والسيد علي مهدي. وهو يوفر أساسا للتعاون بين الأحزاب الصومالية ومنظومة الأمم المتحدة. وقد التزمت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ووكالات الأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى اللجننتين. وفي ٩ آذار/مارس أعيد فتح ميناء مقديشيو للحركة المدنية تحت إدارة اللجننتين المشتركتين. وجاء إعادة فتح الميناء نتيجة لاتفاق ثالث جرى توقيعه بين السيد علي مهدي والجنرال عيديد في ٥ آذار/مارس ١٩٩٥. ويتيح هذا الاتفاق استئناف العمليات في الميناء نظرا إلى الحاجة الماسة لتفريغ السفن المحملة بالسلع المطلوبة بشكل ملح. وفي ٨ آذار/مارس وقع الزعيمان بالأحرف الأولى اتفاقا رابعا يقضي بإنشاء لجنة أمنية تتألف من ضباط من الميليشيات والشرطة التابعة للجانبين. وسوف تكفل لجنة الأمن بإبعاد المركبات القتالية "تكنيكلز" غير المأذون بها عن منطقتي المطار والميناء، والترتيب لقوات الشرطة من أجل توفير الأمن داخل هذين

المرفقين، في الوقت نفسه الذي تقوم فيه مركبات قتالية تحمل شارات خاصة بتأمين محيطيهما الخارجيين وحماية الطرق المستعملة في توصيل السلع إلى الأسواق.

١٩ - ووجه ممثلي الخاص دعوة إلى رئيسي اللجنتين لزيارة نيروبي للتشاور مع فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة (انظر الفقرة ٢٥ أدناه) بهدف مناقشة الترتيبات المتعلقة بتنشيط العمليات المدنية في المطار والميناء وسوف تغطي المناقشات موضوع إعادة المعدات اللازمة لتشغيل مرفقي المطار والميناء إلى مقديشيو، والتي بدونها لا يمكن تقديم الخدمات في الميناء إلا للسفن الصغيرة. وهذه المعدات مخزنة حالياً في قاعدة سوقيات الأمم المتحدة الموجودة في ميناء برينديزي بإيطاليا، وسوف تعاد إلى مقديشيو عندما تسمح الظروف بذلك. وفي غضون ذلك اتفقت مبدئياً مع منظمة الطيران المدني الدولية على أن تواصل العمل في المسائل المتصلة بالطيران المدني فيما يتعلق بالصومال، ريثما يصدر المجلس توجيهات أخرى و/أو يعاد تشكيل السلطة الحكومية في الصومال.

٢٠ - ويبدو أنه كان لتوقيع هذين الاتفاقين أثر حميد في العملية السياسية ككل، إذ أكد التحالف الوطني الصومالي وتحالف الانقاذ الصومالي على أنه لن تقوم أي حرب أخرى بينهما. وافاد ممثلي الخاص، أنه على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها، تتعاون الميليشيات التابعة للتحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي حالياً في توفير الأمن في مطار وميناء مقديشيو، بالتعاون مع قوات الشرطة الصومالية، ونتيجة لهذين الاتفاقين وهذه الترتيبات تحسنت الحالة في مقديشيو، وصار واضحاً أن الجانبين شرعاً حالياً في إجراء مناقشات جادة بشأن عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية عريض القاعدة. كذلك تتضمن برامج الطرفين إنشاء مجلس إقليمي وتعيين حاكم على منطقة بنادير (مقديشيو).

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال تشجيع الشعب الصومالي ومساعدته في إنشاء مجالس بالمقاطعات. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، شهدت الأمم المتحدة رسمياً إنشاء مجلس مقاطعة لمدينة كيسمايو الذي وصل به عدد مجالس المقاطعات حالياً إلى ٥٨ مجلس مقاطعة من مجموع ٩٢ مقاطعة تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك جرى إنشاء ٨ مجالس إقليمية من مجموع ١٨ مجلساً إقليمياً. وهناك اهتمام متواصل بإنشاء مزيد من مجالس المقاطعات والمجالس الإقليمية. وإقراراً بأهمية هذه المجالس أذنت لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أن تهبها، في مرحلة انسحابها، بعض المعدات الخاصة بها مثل مولدات الكهرباء، ومضخات المياه، ومعدات وأثاث المكاتب. كما وافقت على أن تترك في مقديشيو أربعة مولدات كهربائية على سبيل الهدية، تسهلاً لمواصلة تزويد المدينة والقرى المحيطة بها بالمياه العذبة. ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث المبدأ على دعم عملية بناء المؤسسات في الصومال في فترة ما بعد عملية الأمم المتحدة الثانية، وعلى تقديم المساعدة اللازمة إلى المجالس الإقليمية ومجالس المقاطعات من أجل تعزيز قدرتها على الحكم والإدارة المحليين. ويجري البرنامج الإنمائي حالياً مناقشات بشأن ترتيبات تمويل المساعدات التي ستقدم إلى هذه المجالس مع بعض الجهات المانحة المهمة ومنها معهد الحياة والسلام في السويد.

ثالثا - تقييم إنجازات الأمم المتحدة في الصومال

ألف - الجوانب السياسية

٢٢ - منذ بداية عمل الأمم المتحدة في الصومال، كان تحقيق وقف إطلاق النار وتعزيز المصالحة الوطنية في عداد الأهداف الرئيسية للمنظمة. وللمساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية، عُقد مؤتمر كبيران بمساعدة ودعم من الأمم المتحدة، هما مؤتمر المصالحة الوطنية في شهر آذار/مارس ١٩٩٣، الذي أدى إلى عقد اتفاق أديس أبابا، والمشاورات التي جرت في نيروبي في شهر آذار/مارس ١٩٩٤، والتي أدت إلى إعلان نيروبي. وكان المجتمع المدني في الصومال ممثلا على نحو ملموس في كل من هذين المؤتمرين الكبيرين. وقد اشترك في مؤتمر أديس أبابا ما يزيد على ٢٥٠ ممثلا لمجموعات نسائية ومنظمات المجتمعات المحلية، فضلا عن الشيوخ والمثقفين، بينما حضر عدد كبير من الشيوخ ومشاورات نيروبي. ومع أن التطورات اللاحقة حالت دون تنفيذ هذين الاتفاقيين، إلا أنهما مازالا يشكلان الإطار المرجعي الرئيسي للمناقشات التي تجريها الأطراف الصومالية بشأن التسوية السياسية.

٢٣ - وقامت الأمم المتحدة أيضا برعاية اجتماعات المصالحة بين العشائر على المستوى المحلي. وهي تشمل: مؤتمر جوبا للسلم من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ١٩٩٣، ومؤتمر جاروي للسلم والتعاون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ومؤتمر ديجيل/ميريغل - راهانوين - أوليهان في بارديرا في شباط/فبراير ١٩٩٤، ومؤتمر اقليم جوبا السفلى للمصالحة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ ومؤتمر أسام للمصالحة من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه ١٩٩٤. وأدت هذه المؤتمرات وما نجم عنها من اتفاقات إلى الإسهام إسهاما كبيرا في منع القتال بين العشائر، وحدت كثيرا منطقة الصراع التحضير في جنوب مقديشيو.

٢٤ - وساعدت الأمم المتحدة أيضا على إجراء ترتيبات لسلسلة من عمليات وقف إطلاق النار. بدأت في شباط/فبراير ١٩٩٢، عندما أدت المشاورات التي عقدتها مع ممثلي السيد علي مهدي والجنرال عيديد إلى أول اتفاق لوقف إطلاق النار في مقديشيو. وتم توسيع نطاق وقف إطلاق النار هذا ليصير وقفا لإطلاق النار في البلد بأكمله في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وعندما هدد استئناف القتال في كيسمايو السلم النسبي في منطقة جوبا السفلى في شهر شباط/فبراير ١٩٩٤، ساعد ممثلي الخاص بالنيابة في إعادة إقرار وقف إطلاق النار. كما أنه استخدم هذه المناسبة لجعل الأطراف العديدة المعنية تعقد مشاورات مكثفة في نيروبي، وقد أدت هذه المشاورات إلى إعلان نيروبي في آذار/مارس ١٩٩٤. ومؤخرا، عمل ممثلي الخاص على نحو وثيق مع أبرز الشيوخ للتخفيف من القتال المتقطع والذي يكون أحيانا كثيفا بين العشائر بعد أن استؤنف في جنوب مقديشيو في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤. وأسهمت هذه الجهود، بالإضافة إلى ما لقوة حفظ السلام من أثر في إحلال الاستقرار، إسهاما كبيرا في تحقيق سلم نسبي والحفاظ عليه في الصومال ككل.

٢٥ - وكما سبقت الإشارة إليه، فقد صدّقت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على إنشاء ٥٨ مجلساً من مجالس المقاطعات حتى الآن، بما فيها مجلسان للمقاطعات في منطقة صنعاق في الشمال الغربي، وهي مجالس شكلت استجابة لرغبات السكان هناك. وصدّقت العملية أيضاً على إنشاء ثمانية مجالس اقليمية من أصل ما مجموعه ١٨ مجلساً. وقدمت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بالتعاون مع معهد الحياة والسلام، المساعدة لمجالس المقاطعات والأقاليم عن طريق تجديد أو إعادة بناء مكاتبها وتوفير مجموعات الأدوات الإدارية والمعدات لها، وكذلك عن طريق تنظيم حلقات دراسية للمستشارين في المقاطعات والأقاليم في مجال الإدارة والتنظيم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قدم معهد الحياة والسلام المساعدة للمجالس في المقاطعات والأقاليم من خلال مشاريع الغذاء مقابل العمل. إلا أن معارضة التحالف الوطني الصومالي لتشكيل هذه المجالس أدى إلى منع إنشاء المجلس الوطني الانتقالي، الذي نص اتفاق أديس أبابا على تشكيله من ممثلي مجالس المقاطعات والأقاليم. ويعقد الأمل على أن تتمكن هذه المجالس من العمل كشركاء مع المجتمع الدولي من أجل الإعمار والتنمية عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك.

باء - الجوانب الإنسانية

٢٦ - بحلول عام ١٩٩٢، أصبح الصومال بلداً مدمراً. وكانت فداحة الآلام الإنسانية طاغية إذ قضى مئات الآلاف بسبب الحرب الأهلية، والجفاف والمجاعة. وفي مناطق المجاعة، توفي ما يقارب ثلث جميع الأطفال الصوماليين دون سن الخامسة من جراء المجاعة والأمراض المتصلة بسوء التغذية. ومن أصل مجموع السكان الصوماليين البالغ عددهم ٨ ملايين نسمة، يتعرض ٤,٥ ملايين شخص للخطر، بمن فيهم مليون طفل. فالمزارع دمرت، والمواشي قتلت، والمحاصيل الغذائية أحرقت، والبيوت سويت بالأرض. وشرد بطريقة عنيفة حوالي مليوني شخص من مناطقهم الأصلية ولاذوا بالفرار إما إلى البلدان المجاورة وإما إلى أماكن أخرى داخل الصومال. وغرقت القرى والمدن في كابوس من انعدام الأمن. وجميع مؤسسات الحكم، وإنهاء ٦٠ في المائة على الأقل من الهياكل الأساسية للبلد.

٢٧ - ورغم هذه الظروف من الفوضى وانعدام الأمن البالغ، حافظت لجنة الصليب الأحمر الدولية وعدد من المنظمات غير الحكومية بإصرار على استمرارية وجودها في البلد، وقدمت مساعدة غوثية إنسانية لمئات الآلاف من الصوماليين. ومع أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) - التي كانت موجودة بالفعل في شمال الصومال - عاودت عملياتها في مقديشيو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وانضم إليها برنامج الأغذية العالمي بعد ذلك بثلاثة أشهر، فإن اشتراك الأمم المتحدة في إيصال المساعدة الإنسانية بدأ بحماس في منتصف عام ١٩٩٢. ومن خلال تضافر جهود الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية اتسع نطاق برامج المساعدة الإنسانية، ويقدر أن ما يزيد على حوالي ربع مليون من الأرواح انقذت خلال حالة طوارئ المجاعة. بينما استطاع الملايين من الصوماليين من الاستفادة من الإغاثة الإنسانية.

٢٨ - ومنذ ذلك الوقت، تغيرت الحالة الانسانية في الصومال تغيرا مشيرا من وجوه عدة. فأوضاع الجفاف، التي كانت حادة على نحو خاص ما بين عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣، تحسنت تحسنا كبيرا. وفي عام ١٩٩٤، كان محصول موسم "الجو" (فترة المطر القصيرة) في نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ناجحا للغاية ووصل الى ما يقارب الـ ٧٥ في المائة من انتاج ما قبل الحرب من الحبوب الغذائية الأساسية، بينما تخطى محصول موسم "الدر" (فترة المطر الطويلة) في أيلول/سبتمبر - كانون الثاني/يناير مستويات ما قبل الحرب. وأسهم ما تم توفيره في الوقت المناسب من الغوث الغذائي وغير الغذائي من خلال برنامج المساعدة الانسانية أيضا اسهاما كبيرا في منع حصول طوارئ مجاعة جديدة. وفي ذروة المجاعة ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، قام برنامج الأغذية العالمي بتسليم ما معدله ٣٥ ٠٠٠ طن من الأغذية في الشهر الواحد لحوالي ١,٥ مليون صومالي. وبحلول نهاية عام ١٩٩٤، حلت خطط الغذاء مقابل العمل على التوزيع المجاني كطريقة أساسية لإيصال المساعدة الغذائية، وانخفض عدد المتلقين للمساعدة الغوثية بصورة مباشرة من برنامج الأغذية العالمي الى حوالي ٢١ ٠٠٠ شخص في الشهر الواحد، بالإضافة الى ٢٨٠ ٠٠٠ صومالي من المستفيدين من خطط الغذاء مقابل العمل. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كان برنامج الأغذية العالمي يقوم بتسليم ما يبلغ ٦ ٠٠٠ طن من الأغذية كل شهر، وهو يعد العدة للقيام في عام ١٩٩٥ لإيصال حوالي ٠٠٠ ١٠ طن من الأغذية الى داخل الصومال كل شهر. ويعتزم برنامج الأغذية العالمي استخدام موارده الغذائية كحافز لتشجيع الصوماليين على الاشتراك في مختلف البرامج المؤسسية للانتعاش والإعمار، مع استمراره في توفير مساعدة التغذية التكميلية والأغذية للفئات الضعيفة عند الاقتضاء.

٢٩ - ومنذ بدء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) البرامج الغوثية والطارئة في عام ١٩٩٢، تم توزيع بذور النباتات والحبوب الغذائية، وأدوات الزراعة، ومبيدات الآفات، بشكل ناجح على حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من المزارعين المعوزين وأسره. ومؤخرا، تركزت جهود المنظمات الانسانية في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك في غالبيتها على التنمية الزراعية والريفية المستدامة تحت توجيه منظمة الأمم المتحدة والزراعة. ولقد عملت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على إحياء انتاج الصومال الزراعي عن طريق تقديم المساعدة في الهياكل الأساسية للانتعاش الزراعي وبناء القدرات. ووفر مشروع دعمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في جنوبي الصومال البذور والأدوات لدعم إعادة توطين ٦٠ ٠٠٠ من المزارعين المشردين. وفي عام ١٩٩٤، قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مساعدة للمجتمعات المحلية المستهدفة في مجال الزراعة وتربية المواشي لحوالي ٨٠ ٠٠٠ أسرة من المزارعين، مبتعدة بذلك عن توزيع البذور والمعدات على نطاق واسع. وأدى ما وفرته الفاو والمنظمات غير الحكومية من العقاقير البيطرية واللقاحات للحيوانات الى إعادة تنشيط الصادرات، بتصدير مواش يقدر مجموعها بحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ رأس منذ عام ١٩٩٣.

٣٠ - وقد شرد ١,٥ مليون صومالي، أو حوالي ٢٥ في المائة من مجموع السكان داخل الصومال أو في بلدان مجاورة ما بين عام ١٩٩١ ومنتصف عام ١٩٩٣. ومن أصل هذا العدد، هناك ما مجموعه ٦٣٠ ١٢١ لاجئا و ٣٢٧ ٤٥ من المشردين داخليا أعيد إدماجهم بنجاح في مناطقهم الأصلية بمساعدة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة الهجرة الدولية.

ومع تحسن الظروف في مناطقهم الأصلية، عاد ٤٣٠ ٨٠ لاجئا آخر الى الصومال تلقائيا. وما زال هناك حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الصوماليين في بلدان مجاورة. وبينما تضاعفت في عام ١٩٩٤ أعداد المشردين داخليا الذين سجلوا أسماءهم للعودة الى مواطنهم من ٧١ ٠٠٠ شخص في حزيران/يونيه ١٩٩٤ الى ما يزيد على ١٥٠ ٠٠٠ شخص في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، فما يزال هناك ٣٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا، نصفهم تقريبا مقديشيون.

٣١ - وفي الفترة ما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥، قامت اليونيسيف مع شركائها من المنظمات غير الحكومية بتطعيم ما يزيد كثيرا على مليون من الأطفال والنساء الصوماليين ضد أمراض كالحصبة والدرن والكزاز. ومنذ عام ١٩٩٢، قامت اليونيسيف بتوفير أغذية تكميلية وغير ذلك من المساعدة لحوالي ٦٠٠ ٠٠٠ من المستفيدين. ويشمل هؤلاء في عدادهم، منذ شهر أيار/مايو ١٩٩٣، أطفالا ونساء مستضعفين بمعدل ٦٥ ٠٠٠ منهم كل شهر، بالمقارنة بـ ١٦٨ ٠٠٠ منهم في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وتعكس هذه الأرقام التي هي أقل بكثير من الأرقام قبل شهر أيار/مايو ١٩٩٣، التحسن في توافر الأغذية بشكل عام في معظم الصومال الأوسط والجنوبي. وتحسن جدا وصول السكان الصوماليين الى الخدمات والمرافق الصحية. وتشتمل العوامل المهيمنة في هذا التطور على ما تقوم به منظمة الصحة العالمية من توزيع مستمر للأدوية الأساسية واللوازم الطبية لتغطية احتياجات حوالي ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ من الصوماليين منذ عام ١٩٩٢، وكذلك توافر الخدمات التي تتطلب مهارة، برعاية اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، لعدد اضافي من ٨٠٠ عامل من الاختصاصيين الصحيين الفنيين الذين تلقوا تدريبا واشرافا تقنيا في التأهب للطوارئ، والتخطيط الصحي والادارة، وفي تشخيص وعلاج حالات الملاريا والدرن والكوليرا وغيرها من الأمراض. ووفرت منظمة الصحة العالمية الأدوية الأساسية واللوازم الطبية لـ ١١ مستشفى، و ١١٣ منظمة غير حكومية وطنية، و ٤٦ منظمة غير حكومية دولية عاملة في القطاع الصحي. وتوفر اليونيسيف الدعم السوقي وغيره من ضروب المساعدة لانعاش الهياكل الأساسية للصحة العامة، بما في ذلك ٤٥٠ من المحطات والمراكز الصحية والمستشفيات.

٣٢ - وفيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، أدى عدم الحصول على المياه الصالحة للشرب إلى ارتفاع مذهب في معدلات الوفيات والأمراض الناتجة عن أمراض الإسهال. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٢، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشغيل حقل آبار أفغوي الذي يوفر المياه الجارية إلى أكثر من ١ مليون من المقيمين في مقديشيو والذي أعيد إلى ٤٠ في المائة من كفاءته في فترة ما قبل الحرب، وهو عامل أسهم بقدر كبير في منع الانتشار، على نطاق واسع، للأوبئة التي أصابت مختلف أجزاء الصومال خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٤ وتسببت في ٣٤٩ ١ حالة وفاة من مجموع الحالات المبلّغ عنها والبالغ عددها ٧٨٩ ٣٤ حالة. وكان من الممكن أن تؤدي هذه الأوبئة إلى خسارة أكبر في غياب تشغيل نظام توفير المياه. وقد أنشأت منظمة الصحة العالمية معاملا في الصومال لاختبار المياه وتشخيص الكوليرا والأوبئة الأخرى. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، بالمساعدة في إعادة تشغيل ٨ أنظمة حضرية لتوفير المياه وإضافة الكلور على أكثر من ٢٠٠ ١ مصدر مائي في اليوم خلال انتشار وباء الكوليرا، وتشبيد ٣٨٠ بئرا و ١٢ من ثقوب الحفر، بما سمح بزيادة وصول المياه إلى أكثر من ١,٥ مليون نسمة في الصومال.

٣٣ - وحدثت تطورات مماثلة في ميدان التعليم. فمنذ عام ١٩٩٣ قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بسد احتياجات أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ طفل عن طريق إعادة إدخال منهج موحد وتوفير أكثر من مليون من الكتب المدرسية وإرشادات المدرسين. كما قامت اليونيسكو بتوفير التدريب لمدرسي ٢٦٧ مدرسة مجموع تلاميذها أكثر من ١٥٠ ٠٠٠. ودربت اليونيسيف، بالاقتران مع اليونيسكو، ٥٥٠ من مدرسي المدارس الابتدائية في جميع أنحاء الصومال. وتوسع حصول الصوماليين على التعليم عن طريق مجموعات الطوارئ للمدرسين التي استحدثت لاستخدامها في المناطق الريفية، وفي مخيمات اللاجئين والمشردين في الداخل حيث لا توجد مبان للمدارس؛ أو توجد مبان في حالة معطلة. وتواصل اليونيسكو عقد حلقات عمل ومناهج لتجديد المعلومات للنظار والمدرسين في الصومال، كما نفذت حملة للوعي بالمتفجرات لـ ٣٠ ٠٠٠ من اللاجئين الصوماليين في المخيمات في كينيا. وحتى اليوم تلقى أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ من الصوماليين تعليماً أساسياً وتدريباً عن طريق برامج اليونيسكو. ومنذ عام ١٩٩٣، ساعدت اليونيسيف في تكوين مدارس في ١١٥ من المجتمعات المحلية، ووفرت مساعدات مادية وتأهيلية لحوالي ٤٥٠ مدرسة، بما في ذلك مدارس تحفيظ القرآن في المجتمعات المحلية، ونهضت بأنشطة انتفع بها أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ تلميذ في الصومال.

٣٤ - وفي ضوء هذه التطورات، نقل برنامج المساعدة الإنسانية في الصومال تركيزه نحو تعزيز منجزاته. ويتمثل التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيون في المحافظة على هذا التقدم في بيئة الصومال المحفوفة بالمنازعات والانتقال به قدماً، وبصورة متلازمة، نحو التأهيل والانتعاش وإعادة البناء، بدون الإضرار بالإغاثة في حالات الطوارئ حيثما يكون ذلك ضرورياً.

٣٥ - ولمواجهة هذا التحدي في أعقاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، تأسس فريق الأمم المتحدة للتنسيق برئاسة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي هو أيضاً المنسق الإنساني. وبالتأكيدات التي وفرها اتحاد المانحين للصومال، أي هيئة تنسيق المعونة للصومال، بأنه سوف يستمر في دعم البرامج الإنسانية، فإن فريق الأمم المتحدة للتنسيق، يتفاعل بين جملة أمور مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وكذلك مع مجتمع المانحين، وذلك في محاولة للتنسيق وضمان التوافق فيما بين أنشطة الشركاء التنفيذيين، كما ينوي المنسق الإنساني وضع صيغة رسمية لعلاقة منسقة مع المجالس الجهوية والإقليمية المعترف بها لضمان أن تقع مهمة إعادة بناء الصومال أيضاً في يد الصوماليين المخلصين والقادرين.

٣٦ - وستقوم وكالات ومنظمات الأمم المتحدة برصد الحالة الإنسانية في الصومال وإعداد تقارير عنها من خلال استمرار تواجد الموظفين الوطنيين والدوليين العاملين في جميع أرجاء البلد. ولتحسين تنسيق أنشطة وبرامج الشركاء الإنسانيين، سيجري تكثيف الروابط النشطة التي أقامها فريق الأمم المتحدة للتنسيق مع مجتمعات المانحين والمنظمات غير الحكومية على الصعيد الميداني للاستفادة إلى الحد الأقصى من الموارد المتاحة فيما بين الشركاء الإنسانيين.

٣٧ - وتتوقع الوكالات الإنسانية أنها سوف تستمر للمستقبل المنظور، في العمل في سياق الاضطرابات السياسية وفي ظل خلفية من عدم التيقن. ويتوقف التزامها بالبقاء في الصومال على إظهار الشعب والقادة في الصومال لحسن النية والتعاون. وبدون الدعم النشط من الشعب الصومالي، لا يحتمل أن تلقى البرامج الإنسانية المقبلة نجاحا كبيرا، كما يحتمل بقدر كبير ضياع المكاسب التي تحققت من خلال الجهود المشتركة للوكالات الدولية والشركاء الصوماليين الملتزمين.

٣٨ - وفي غياب المؤسسات الوطنية القادرة على التصدي حتى لحالات الطوارئ البسيطة، ستظل الصومال ضعيفة أمام الكوارث المقبلة. وسوف تستمر بالتأكيد احتياجات العون الإنساني لفترة، مما يتطلب تدخلات هادفة من جانب الوكالات الإنسانية بما يضمن عدم تحول البلد إلى حالة أخرى من حالات الأزمات. وتحقيقا لهذه الغاية توجهت إدارة الشؤون الإنسانية بمناشدة موحدة للأمم المتحدة فيما بين الوكالات من أجل الصومال، تشمل فترة ستة أشهر تبدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وطلبت الوكالات مبلغا إجماليا قدره ٧٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة لأنشطتها خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥. وستكون معظم الأنشطة في المجتمعات المحلية، وبذا سوف نعتمد بالكامل على اشتراك الشعب الصومالي. وستوفر وكالات الأمم المتحدة الدعم لبرامج بناء القدرات، في الوقت الذي تساعد فيه المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الموجودة في المجتمع المحلي في مجالي الإغاثة والتأهيل المبدئي. وسوف يشمل التركيز تقديم المساعدات في ميادين الزراعة والصيد وإعادة التعمير. وفي الوقت الحاضر يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ التأهيل المتكامل القائم على المجتمع المحلي والذي يضم المدارس وشبكات المياه. كما أنه بدأ في خطط ائتمانية للمرأة وكذلك في أنشطة تستهدف إدرار الدخل. ويوفر التنفيذ الحالي من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبرامج التأثير السريع، الاستقرار اللازم للعودة في عام ١٩٩٥ لبعض الصوماليين البالغ عددهم أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من الذين لا يزالون لاجئين. ويأتي قيامها بتجديد وتأهيل المرافق الأساسية مكملا للأنشطة التي تبذلها المنظمة الدولية للهجرة مع الأشخاص المشردين في الداخل.

٣٩ - وستمثل إحدى القضايا الحرجة في توفير أعمال للأعداد الكبيرة من العاطلين، والإسهام، بذلك، في تنشيط الاقتصاد وتعزيز القدرات الإنتاجية للمجتمعات المحلية التي دمرتها الحرب. وقد وضعت وكالات الأمم المتحدة هذا الاعتبار كعنصر في تخطيطها لعام ١٩٩٥. وثمة قضية خطيرة للوكالات الإنسانية وللشعب الصومالي هي التسريح. ففي عام ١٩٩٤ تم تسريح حوالي ٢٥ ٠٠٠ من قوات الميليشيا عن طريق مساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة. وسيكون لنجاح برامج التسريح التي تنجزها الوكالات في عام ١٩٩٥، عن طريق توفير تدريب المهارات وحوافز الطعام مقابل العمل، آثار بعيدة المدى بالنسبة للسلم وعملية المصالحة واستقرار البلد.

٤٠ - ومن الضروري ألا يحدث ارتداد في مسار التقدم الذي أحرزته وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على مدى السنوات الثلاث الماضية. واليوم نتلقى مناشدة الأمم المتحدة من أجل الصومال أقل من ١٠ في المائة من الموارد المطلوبة، وانني أحث مجتمع المانحين

الدوليين على تقديم التمويل للأنشطة التي تخططها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من منظمات الغوث فهناك حاجة عاجلة لمثل هذا التمويل، ليس فقط لانجاز الأهداف المذكورة، وإنما أيضا لطمأنة الصوماليين الى أنهم في موقف يسمح لهم ببناء مجتمعهم وكسر حلقة اليأس.

جيم - وزع الموظفين العسكريين والمدنيين

٤١ - في أعقاب ما تم القيام به في منتصف عام ١٩٩٢ من إيفاد ٥٠ من المراقبين العسكريين غير المسلحين و ٥٠٠ من أفراد الأمن، قامت الأمم المتحدة بوزع ما يصل عددهم الى ٣٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وموظفي السوقيات في الصومال في أوائل أيار/مايو ١٩٩٣ بعد انسحاب فرقة العمل الموحدة. وبالإضافة الى الولايات التي أقرها مجلس الأمن لتهيئة بيئة آمنة يمكن فيها تقديم المساعدات الانسانية وتوزيعها بأمان، قامت قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال بأنشطة تتراوح ما بين توفير دوريات الأمن للقوافل الانسانية والقيام بدورات متخصصة للشرطة الصومالية وساعدت أيضا في تنفيذ مشاريع كثيرة لتنمية المجتمع المحلي، وفي توفير المعونة الطبية للمدربين الصوماليين.

دال - برنامج الشرطة

٤٢ - مما يذكر أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قامت لمساعدة الصوماليين في اعادة انشاء قوة الشرطة الصومالية المكونة من ١٠ ٠٠٠ فرد بحلول نهاية عام ١٩٩٤. بيد أن القيود المالية حتمت تخفيض القوة الى ٨ ٥٠٠ فرد. واعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٥، كان هذا العدد عاملا في الصومال، مع وزع ٢ ٠٠٠ منهم في المنطقة الشمالية الغربية.

٤٣ - وجرت متابعة برنامج تدريب الشرطة بصورة نشيطة، وبحلول نهاية عام ١٩٩٤ حضر ١٧٩ ٢ من رجال الشرطة، من جميع الرتب، دورات لتجديد المعلومات كانت الغاية منها تنشيط مهارات الشرطة التي ضاعت أو ضعفت نتيجة مرور سنوات من الغياب عن العمل بسبب تدهور الأداة الحكومية الصومالية قبل ذلك بأربع سنوات.

٤٤ - وفي نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، كانت الشرطة الصومالية عاملة في ٨٢ مركزا بالمناطق باستثناء الشمال الغربي، وكان لضباط الشرطة وجود مرئي على الطرق وفي مختلف المجتمعات المحلية. وكانوا يقومون بدوريات سيرا على الأقدام أو بوسائل متحركة وبأشكال أخرى من نقاط العمل الثابتة التي يتلقون الشكاوى فيها من الجماهير ويقومون بالتحريات في القضايا الجنائية. وفي اطار هذا البرنامج زود رجال الشرطة بالمركبات ومعدات الاتصال والآلات الكاتبة والأدوات المكتبية والوقود والشحوم، لمساعدتهم في تأدية واجباتهم. كما تلقيت من المانحين كميات كبيرة من أزياء الشرطة الرسمية. وعقب البدء في انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، شحنت الى خارج الصومال المركبات والمعدات العسكرية المتبقية من المعدات المقدمة من مجتمع المانحين، وذلك بناء على طلب الحكومات المانحة.

٤٥ - وقد مول برنامج الشرطة الذي تديره عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من التبرعات النقدية والعينية المقدمة من أوساط المانحين. بيد أن الدعم الدولي لهذا البرنامج سيتوقف في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ بانقضاء ولاية العملية المذكورة واستنفاد الموارد الموجودة في الصندوق الاستئماني المنشأ لهذا الغرض. وما لم تتح الموارد للاستمرار في هذا البرنامج حتى بعد ذلك التاريخ، سيتعرض للخطر برنامج الشرطة بأكمله، وقد تنهار أحوال الأمن في عدد من المناطق. لذا أناشد، أوساط المانحين تقديم تبرعات إضافية لبرنامج الشرطة في الصومال، يمكن تحويلها عن طريق الوكالات المختصة العاملة في الصومال.

هاء - برنامج العدل

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال التدريب لأفراد القضاء في مجال الإدارة والأخلاق القضائية، وقضاء الأحداث، والممارسات والمواقف المتعلقة بإصدار الأحكام، وحقوق الإنسان، وحكم القانون. ويوجد حالياً ١١ محكمة استئناف و ١١ محكمة إقليمية و ٤٦ محكمة محلية في المقاطعات تعمل في جميع المناطق و ٤٦ مقاطعة إدارية في الصومال، يبلغ مجموع موظفيها ٣٧٤ فرداً. وتقدم عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الدعم لجميع هذه المحاكم، بما في ذلك عن طريق تصليح/تجديد بعض مرافق المحاكم والسجون. وبالإضافة إلى هذا، قدمت بعض المركبات.

٤٧ - وقدمت عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الدعم لـ ١٢ سجناً، بما في ذلك الغذاء والماء والخدمات الطبية للسجناء. كما صادقت على تعيين ٦٧٢ حارساً ودفعت رواتبهم. في حين قدم برنامج الأغذية العالمي للسجون حصص الاعاشة الجافة والزيوت النباتية.

٤٨ - ووضعت الترتيبات مع اليونيسكو لبدء برامج تدريب مهني وتعليمي في السجون، وأولها في سجن مقديشيو المركزي. كما أعربت اليونيسكو عن اهتمامها بتسلم عناصر هذا المشروع بعد رحيل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، والاستمرار فيها.

واو - الجوانب المالية

٤٩ - بلغت تكاليف عمليتي الأمم المتحدة الأولى والثانية في الصومال (في الفترة من ١ أيار/مايو ١٩٩٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥)، قرابة ١,٦٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة. وبلغت المساهمات التي تلقاها صندوق الصومال الاستئماني حتى ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥ مقدار ٢١,٦ مليون دولار، يتألف من ٢١,٥ مليون دولار من أجل إعادة إنشاء قوة الشرطة وجهاز القضاء في الصومال، و ٠,١ مليون دولار لدعم قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. كما بلغت النفقات التي أذن بصرفها من الصندوق من أجل إعادة إنشاء قوة الشرطة وجهاز القضاء في الصومال ١٥,٢ مليون دولار.

٥٠ - وكانت الجمعية العامة قد قدمت بقرارها ٢٢٩/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ مبلغاً إجمالي قدره ٤٠٠ ٧٠٤ ٢٥٢ دولار (صافياً ٦٠٠ ٤٩٥ ٢٥٠ دولار)، للاستمرار في عملية الصومال خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. وستقدم التكاليف المقدرة المنقحة لفترة الولاية النهائية الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين المستأنفة.

٥١ - ومما يجدر بالملاحظة أن حالة السيولة النقدية للحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ما برحت غير مستقرة. فقد بلغت المساهمات المقررة غير المدفوعة للحساب المذكور منذ إنشاء العملية ٢٨٧,٢ مليون دولار (١٥,٠ مليون دولار للعملية الأولى و ٣٧٢,٢ مليون دولار للعملية الثانية). وتبعاً لذلك، فقد سددت تكاليف القوات حتى الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، فقط. وبالإضافة إلى هذا، لا تزال المبالغ المستحقة عن المعدات التي تملكها الوحدات غير مدفوعة. وبلغ مجموع المساهمات غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥ مقدار ٦٧٩ ١ مليون دولار.

رابعاً - انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

٥٢ - استعدت المرحلة الأولية من انسحاب قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، إثر اتخاذ مجلس الأمن قراراً بذلك، إعادة وزع القوات إلى مقديشو من بيدوا، وبالي دوكلي، وأفغويي وكيسمايو. وقد دعم الانسحاب في كيسمايو فرقة عمل بحرية هندية ضمت سفينتين حربيتين وسفينة تموين واحدة وست طائرات هليكوبتر. وما بين ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عادت إلى الوطن الولايتان الزيمبابوية والماليزية؛ كما عاد إلى وطنهم أفراد المستشفى الباكستاني في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وبذا يكون عدد موظفي مقر القوات قد خفض بمقدار ٥٠ في المائة حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وانتقلوا من مجمع السفارة إلى المطار.

٥٣ - وحتى تاريخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٥، وبعودة الوحدات الهندية والزيمبابوية والماليزية وبعض أفراد العاملين في مقر القوات وأفراد المستشفى الباكستاني إلى أوطانهم، يكون عدد قوات العملية قد انخفض حتى ٧ ٩٥٦ فرداً، يضمون الوحدات الباكستانية والمصرية والبنغلاديشية وما تبقى من الأفراد العاملين في مقر القوات. وبتسارع الانسحاب، انخفض إلى حد كبير الدعم العسكري المقدم من قوات العملية لوكالات الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية التي ما برحت تعمل في مجال الأنشطة الإنسانية. ومع بدء التخفيضات الكبيرة في منتصف شباط/فبراير، لم يعد بإمكان قوات العملية تقديم الحماية الضرورية للوكالات الإنسانية داخل مدينة مقديشو. وتبعاً لذلك، فقد نصحت الوكالات بإجلاء موظفيها الدوليين إلى نيروبي حتى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٥.

٥٤ - وقد أخلت مجمع الأنشطة الإنسانية والمجمع الجنوبي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، حيث ترك طابور من الضيق الباكستاني لحماية الأبنية في المجمع الجنوبي الضرورية لحماية المطار من الناحية

التكتيكية. وقد تحركت إدارة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قبل موعدها بالجلء عن مجعبي الجامعة والسفارة وأنجزت هذه المهمة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وتبعاً لذلك، انتقل الضيق الباكستاني وجميع القوات الموجودة في المنطقة الى المطار في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٥. وبعد ذلك، تركزت جميع القوات في المطار، ومجمع الميناء الجديد ومنطقة الميناء القديم.

٥٥ - وقد ذهب السيد كوفي عنان، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الصومال في الفترة من ٨ حتى ١٠ شباط/فبراير لاستعراض الأعمال التحضيرية للمرحلة النهائية المعقدة من العملية، التي تقرر فيها أن تساعد في انسحاب العملية فرقة عمل مشتركة يرأسها الفريق أنطوني ت. زيني (الولايات المتحدة الأمريكية) وتضم قوات من فرنسا والهند وإيطاليا وماليزيا وباكستان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقد اجتمع السيد عنان بممثلي الخاص، وبقائد القوات، وبالأفراد المدنيين والعسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وبممثلي الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبقائد فرقة العمل المشتركة. كما نظر في الترتيبات المحتملة من أجل وجود الأمم المتحدة في الصومال بشكل مستمر.

٥٦ - وقد تم انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بأدنى قدر من فترات الانقطاع. وكان قد تقرر بموجب الخطط التي وضعتها العملية بالتشاور مع فرقة العمل المشتركة أن يتم الانسحاب بحلول ٦ آذار/مارس ١٩٩٥، أي قبل الموعد الذي حدده مجلس الأمن بثلاثة أسابيع.

٥٧ - وقد بدأت المرحلة الأخيرة من انسحاب القوات بعودة حوالي ٧٥٠ فرداً باكستانياً إلى وطنهم في الفترة من ١٢ حتى ١٥ شباط/فبراير. وتلا ذلك عودة الضيق المصري الذي يضم ١٦٠ فرداً في الفترة من ١٧ حتى ٢٠ شباط/فبراير. وفي الفترة من ٢٣ حتى ٢٧ شباط/فبراير، عاد إلى بلدهم عدد آخر يتألف من ٦٠٠ فرد من الوحدة الباكستانية وموظفي مقر قيادة القوات، تاركين خلفهم حوالي ٥٠٠ من الأفراد العسكريين الباكستانيين والبنغلاديشيين يشكلون حرس المؤخرة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

٥٨ - وقد تسلمت فرقة العمل المشتركة ميناء مقديشيو الذي أغلق في وجه حركة المرور التجارية في ٢٨ شباط/فبراير. أما ممثلي الخاص وموظفوه، وكذلك قائد القوات والموظفون الباقون في مقر القوات، فقد غادروا مقديشيو جواً في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. ثم بدأ انسحاب حرس مؤخرة العملية في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ وأنجز بنجاح في ٢ آذار/مارس ١٩٩٥. كما رحلت قوات فرقة العمل المشتركة التي كانت قد نزلت في مقديشيو في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ لتغطية انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، عن مقديشيو في ٣ آذار/مارس دون حدوث أية إصابات، فاختمت بذلك عملية "الدرع المتحد، بنجاح.

٥٩ - وقد أنجز انسحاب جميع الموظفين الدوليين من الصومال في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، باستثناء ٢٥ فرداً مدنياً تابعاً للأمم المتحدة و ١١ فرداً يعملون بعقود في مجال التمويل بالإضافة إلى ممثل واحد عن

سفن الشحن. وأشرفت هذه المجموعة على إرسال الشحنة الأخيرة من موجودات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال المخصصة لحرس مؤخرة البعثة. ثم رحلت عن مقديشيو مع حرس المؤخرة العسكري التابع للعملية في ٣ آذار/مارس ١٩٩٥. وفضلا عن المعدات التي تملكها الوحدات، سُحِن من الصومال بحرا وجوا خلال الشهرين الأخيرين من وجود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ما يزيد عن ١٥٦ ٠٠٠ متر مكعب من الموجودات التي تملكها الأمم المتحدة أو تستأجرها، والتي تبلغ قيمتها حوالي ١٢٠ مليون دولار. كما نُقلت مكاتب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مؤقتا إلى نيروبي؛ حيث أوقف مقر القوات عملياته هناك في ٨ آذار/مارس ١٩٩٥. وبذا يكون الانسحاب من الصومال قد تم بنجاح قبل الموعد المضروب بوقت طويل وبطريقة مرتبة منظمة، مع تمكن جميع الجنود والموظفين الدوليين التابعين لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وكذلك القوات التابعة لفرقة العمل المشتركة، من مغادرة الصومال آمين.

٦٠ - وقد أُهديت معدات تبلغ قيمتها ٧٦١ ٢٣٥ دولار، كانت حيوية بالنسبة لدعم المجتمعات المحلية، لمجالس المقاطعات المحلية في الصومال. كما طلبت وكالات الأمم المتحدة العاملة في الصومال أن تنقل إليها بعض الموجودات المتبقية التابعة لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وذلك لتسهيل الاستمرار في المساعدات الإنسانية والمشاريع الإنمائية بعد انسحاب العملية. كما وضعت الترتيبات لبيع بعض هذه الموجودات لها بأسعار السلع المستهلكة.

٦١ - وضعت أيضا ترتيبات خاصة لحراسة معدات الاتصال التابعة للعملية (تقدر قيمتها بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) التي نُقلت إلى نيروبي. وستعاد معدات الاتصال هذه إلى الصومال، بمجرد سماح الظروف بعودة مكاتب الأمم المتحدة السياسية ووكالاتها إلى مقديشيو، لتلبية احتياجات هذه المكاتب.

خامسا - ملاحظات

٦٢ - يمثل هذا التقرير نقطة تحول في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لنجدة شعب وبلد وقع في براثن المجاعة والحرب الأهلية وانهار جميع مؤسسات الحكم. ولقد كانت مهمة صعبة لم تحقق جميع الأهداف التي حددها لها مجلس الأمن. ومع ذلك، وكما تبين الفروع السابقة من هذا التقرير، فإن عملية الأمم المتحدة في الصومال يمكن لها أن تؤكد بأنها حققت انجازات عظيمة، خاصة اذا ما استرجعنا أواخر عام ١٩٩٢ حينما كان هناك ٣ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال يموتون يوميا من الجوع، وقد وضعت جهود الاغاثة الدولية حدا لهذه المأساة. وفيما يتعلق بعملية المصالحة الوطنية، فإن المجتمع الدولي، من خلال الجهود التي بذلتها فرقة العمل الموحدة، وعملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، سعى جاهدا الى تهيئة بيئة من شأنها أن تفضي بزعماء الصومال الى تحقيق هذا الهدف. وكان جل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمه للأطراف الصومالية هو أن يتيح لها كل فرصة ممكنة للاتفاق فيما بينها على السبل التي يمكن بها إعادة انشاء هيكلها السياسية والادارية على أساس مصالحة ذات قاعدة عريضة، بما يؤدي الى تعمير بلدهم. أما اذا لم تكن هناك ارادة سياسية لتحقيق حل دائم على أساس توفيق، فإن المسؤولية تقع على عاتق القيادة الصومالية.

٦٣ - وفي ظل هذه الخلفية، قرر مجلس الأمن بموجب قراره ٩٥٤ (١٩٩٤) سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من الصومال قبل نهاية آذار/مارس ١٩٩٥. وكان المجلس على استعداد لمواصلة جهود حفظ السلام التي يقوم بها إذا كان قد رأى أن وجود الأمم المتحدة كان يلقي تعاوناً من الفئات الصومالية، بما يمكنها من أن تحقق اسهاماً ملموساً. بيد أنه على مدى الشهور القليلة الماضية، جرى التوصل الى نتيجة مفادها أن وجود الأمم المتحدة في الصومال لم يعد من شأنه تعزيز المصالحة الوطنية. ولم يكن هناك دليل واضح على وجود ارادة سياسية من جانب الأطراف المتحاربة لكي تتفاوض من أجل حل مقبول على أساس متبادل. وقد تفككت الاتفاقات التي تم التوصل إليها تحت رعاية الأمم المتحدة ولا تزال الحالة الأمنية آخذة في الانهيار، وخاصة في مقديشيو. وتعرضت للتهديد قوافل أفراد حفظ السلام والقوافل الانسانية التابعة للأمم المتحدة، وفي بعض الحالات تعرضت لاعتداءات بشعة. ولم يعر الزعماء الصوماليون أذناً صاغية للتحذيرات المتكررة، بما في ذلك التحذيرات الصادرة عن البعثة الخاصة التي أوفدها المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، والتي مفادها أنه ما لم يظهر هؤلاء الزعماء أدنى حد من الارادة السياسية سيعاد النظر في وجود الأمم المتحدة. وفي ظل هذه الظروف، فإن استمرار وجود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لم يعد يمكن تبريره.

٦٤ - ولذا، فإن تجربة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد أكدت صحة وجهة النظر التي أكد عليها مجلس الأمن دائماً في قراراته المتعلقة بالصومال، ألا وهي أن مسؤولية التوصل الى حل سياسي توفيقى وتحقيق مصالحة وطنية يجب أن تقع على عاتق الزعماء والشعب المعنيين. فهؤلاء هم الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تهيئة الظروف السياسية والأمنية التي يمكن فيها أن يتحقق صنع السلام وحفظ السلام بشكل فعال. وليس بمقدور المجتمع الدولي سوى أن يقدم التيسيرات والحوافز والتشجيع والمساعدة. ذلك أنه ليس بقادر على أن يفرض السلام أو أن يقسر أطرافاً غير راغبة فيه على قبوله.

٦٥ - وهناك أيضاً دروس هامة لا بد من الاستفادة منها فيما يتعلق بنظرية وممارسة عمليات حفظ السلام المتعددة الوظائف في ظروف تسود فيها الحرب الأهلية والفوضى، وخاصة بشأن الخط الواضح الذي يتعين رسمه بين حفظ السلام واجراءات إنفاذه. لقد تغير العالم كما تغيرت طبيعة حالات الصراع التي يطلب الى الأمم المتحدة أن تعالجها. وهناك حاجة الى اعادة تفكير واضحة وخلاقة فيما يتعلق بصنع السلام، وحفظ السلام وبناء السلام في سياق عملية الصومال. ويمكن الاطلاع على بعض استنتاجاتي الأولية في ورقة الموقف التي أصدرتها مؤخراً "ملحق لخطة السلام" (S/1995/1).

٦٦ - وفي مناسبات عديدة، ذكرت أن انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لا يعني أن الأمم المتحدة تتخلى عن الصومال. فوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها، والمنظمات غير الحكومية، قد أعربت عن تصميمها على مواصلة العمليات الانسانية في الصومال. وفي عام ١٩٩٤، عملت هذه الوكالات والمنظمات على إدخال عمليات تأهيل أولية كتدبير وقائي من أجل مواصلة النجاح الذي تحقق في مرحلة الاغاثة الطارئة. وسيكون تركيزها في مرحلة ما بعد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على التأهيل والانعاش والتعمير، دون المساس بعمليات الاغاثة الطارئة حال لزومها. بيد أن الوفاء بهذا الهدف أيضاً

يتوقف في المقام الأول على استعداد الشعب الصومالي للتعاون بصورة فعالة ويعتد بها مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية. ونظرا للحالة الأمنية الراهنة، فقد غادر جميع الموظفين الدوليين مقديشيو في ١٤ شباط/فبراير إلى أجزاء أخرى من الصومال وإلى نيروبي. وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥، كان لا يزال هناك ٣٠ موظفا دوليا يعملون في الصومال. وحالما تتحسن الحالة الأمنية، سيعود الموظفون الدوليون إلى مقديشيو حيث تحتفظ الوكالات لمكاتب يديرها حد أدنى من الموظفين الصوماليين. وقد أشرت في مكان آخر من هذا التقرير إلى احتياجات التمويل الحرجة اللازمة للأنشطة التي خططت وكالات الأمم المتحدة للقيام بها واللازمة لبرنامج الشرطة والعدل.

٦٧ - لقد برهنت تجربة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال على الصلة الهامة القائمة بين المساعدة الإنسانية، وهي مساعدة موجهة نحو التحسين الفوري للحالات الطارئة، والمساعدة على تحقيق مصالحة وطنية، التي تعد أمرا ضروريا لكفالة الاستقرار على المدى الطويل حتى يمكن الاحتفاظ بالنتائج الإيجابية للمساعدة الإنسانية مع تجنب تكرار المأساة مرة أخرى. وهذان النوعان من المساعدة يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب، ولا يجوز الاستعاضة عن أحدهما بالآخر. وفي ضوء ذلك، ساستمر في توفير المساعي الحميدة التي اضطلع بها من أجل مساعدة الفصائل الصومالية على التوصل إلى تسوية سياسية، كما أنني سأبقي على وجود سياسي في المنطقة لهذا الغرض. وسيتوقف حجم وولاية هذا الوجود على ما إذا كانت الفصائل الصومالية تريد من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور الميسر أو الوسيط وما إذا كانت هذه الفصائل مستعدة للتعاون معها. وموقع هذا الوجود السياسي ينبغي أن يكون في مقديشيو، وإن كان هذا سيتوقف، في البداية على أي حال على الاعتبارات الأمنية. وانعدام الأمن في مقديشيو هو الذي حفزني على مطالبة ممثلي الخاص بالانتقال مؤقتا إلى نيروبي في نهاية شهر شباط/فبراير؛ ولكن مقصدي ما زال متمثلا في إعادة تهيئة وجود سياسي للأمم المتحدة في مقديشيو بأسرع ما يمكن.

٦٨ - وفي هذه المرحلة، فإنني أوعزت إلى ممثلي الخاص أن يبقى في نيروبي، إلى حين إصدار تعليمات أخرى، وذلك من أجل رصد الحالة في الصومال وتنسيق الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وإنني أتوقع أن يكون في مقدوري تحديد مستوى وولاية الوجود السياسي للأمم المتحدة في مقديشيو بحلول منتصف شهر نيسان/أبريل من عام ١٩٩٥، وسأقوم آنذاك بإبلاغ مجلس الأمن بما اعتزم القيام به. وإنني أميل في الوقت الراهن إلى الاحتفاظ بمكتب سياسي صغير هناك يتألف من ممثل وعدد ضئيل من موظفي الدعم.

٦٩ - وخلال الأسابيع القليلة الماضية، كانت هناك بعض الدلائل على أن انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد يكون قد أدى إلى تعزيز وعي الزعماء الصوماليين فيما يتصل بمسؤولياتهم. وإذا كان بعض هؤلاء الزعماء ينظرون إلى وجود عدد كبير من جنود حفظ السلام باعتباره عائقا، فإن هذا العائق قد زال الآن، وربما يشجع ذلك هؤلاء الزعماء على بدء عملية سياسية جديدة في بلدهم. وإنني أشعر بالتشجيع لأن انسحاب العملية قد تزامن مع توقيع اتفاقات كان من شأنها حتى الآن أن أدت إلى المساعدة في تجنب القتال بشأن الموانئ البحرية والجوية في مقديشيو، وكذلك إلى إعادة فتح مطار

مقديشيو. وخلال الأسابيع الأربعة الأخيرة، أبرم السيد علي مهدي والجنرال عيديد أربعة اتفاقات سياسية، وهذه الاتفاقات يجري تنفيذها في جهد مشترك من قبل التحالف الوطني الصومالي وتحالف الإنقاذ الصومالي. وهذه هي أول مرة يقوم فيها هذان الزعيمان، منذ صدور إعلان نيروبي في آذار/مارس ١٩٩٤، بتوقيع أي اتفاقات للسلم. وهذه الدلائل على حدوث تقارب محتمل فيما بينهما قد تبرر إحياء الأمل في أن يجد الزعماء الصوماليون القوة والشجاعة اللازمتين لمواصلة عملية السلم بشكل أكثر إيجابية في الأسابيع القادمة. وفي حين يشير تاريخ الصومال الحديث إلى أن هذه الدلائل لا بد من تناولها بحذر، إلا أنها يمكن أن تتطور إلى اتجاه يبعث على التشجيع.

٧٠ - وفي موضع آخر من هذا التقرير، تحدثت عن الانسحاب الناجح لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بدعم سخي من عملية "الدرع المتحد" التي اضطلعت بها قوة العمل المشتركة. ولقد كانت تلك عملية معقدة تطلبت جهدا تخطيطيا متطورا. وقد تم تنفيذها على نحو بارع ومنسق. وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي شاركت مع بعضها البعض في دعم الأمم المتحدة على هذه الصورة. ولقد كانت مثالا معبرا عن روح التعاون الدولي وتبادل المساعدة.

٧١ - وختاما، فإنني أود أن أسجل تقديري لممثلي الخاص، السفير جيمس فيكتور غببهور، ولقائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، الجنرال أبو سماح بن أبي بكر، فضلا عن سلفاهما، فلقد أظهر الجميع قدرات قيادية رائعة في ظل ظروف عسيرة. كما أعرب عن امتناني لجميع الموظفين المدنيين بالعملية، من دوليين وصوماليين، وللجنود من كافة الرتب الذين جاءوا من بلدان عديدة وكرسوا أنفسهم لتمويل التزامات الأمم المتحدة إزاء شعب الصومال إلى حقائق واقعة. وأتوجه بهذا التقدير أيضا إلى أفراد قوة العمل المشتركة. وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن عميق تقديري للأفراد العسكريين والمدنيين بعملية الأمم المتحدة الثانية بالصومال والمسؤولين بوكالات وبرامج الأمم المتحدة وللموظفي المنظمات غير الحكومية الذين اضطلعوا بتضحية سامية لمساعدة الصومال في وقت الشدة. وأود، في النهاية أن أعرب عن عزائي الخالص لأسر الصوماليين الذين فقدوا أرواحهم بسبب الأحداث الفاجعة التي ألمت بالصومال خلال السنوات القليلة الماضية.
